الإجماع على أهميته لمواجهة التحديات:

إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي خطوة على الطريق الصحيح

نبيل نعمان

فرضت جملة من المتغيرات الدولية المتسارعة أوضاعاً جديدة وبنية أخرى لمسار التطور ونسج العلاقات بين الدول بعضها ببعض طالت تأثيراتها الدول منفردة والتجمعات الإقليمية على حد سواء، مما حدا بالكثير منها إلى مسايرة المتغيرات ومواكبة إحداثياتها بتطوير العمل المؤسسي لهذه التجمعات وخلق أجواء ضاغطة في اتجاه قيام أخرى بعمليات تحديث في هياكلها تمكنها من مواجهة تحديات العصر وتمكينها من تفعيل الأداء وتعزيز فاعليته.

ولم يكن عامل المتغيرات الدولية وحده من فرض هذه الأوضاع الجديدة ودفع بخطوات التحديث والتفعيل لهياكل التجمعات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بل إن هناك بالتأكيد عوامل موضوعية وذاتية رجحت عملية الارتقاء بعمل أجهزة هذه التجمعات وبلورة رؤى جديدة، صحيح أنها تواكب التطورات الدولية أو تقترب منها، لكنها في المقام الأول تلبي تطلعات وآمال دوله، وتجسد الرغبة في تحديث آليات النهوض في مختلف المجالات أكان على المستوى العربي أم على مستوى إسلامي شامل.

وسريعاً ما تحولت الدعوات والنوايا في إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي إلى عمل دؤوب يؤطر الأهداف والرؤى الكفيلة بتحقيق الغرض في أقرب فرصة لكسب الوقت، ويجسد التطلعات والآمال في تكريس وسائل جديدة وحلول مبتكرة لقضايا العالم الإسلامي في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعلاقته بالعالم الآخر من حيث قدرته على كسب احترام الآخرين، دولاً وتجمعات وحضوره الفاعل والمؤثر في مجرى التحولات العالمية ليكون قادراً على البناء الذاتي الناظر والمستشف للمستقبل والقادر على فتح قنوات للحوار والتواصل مع الآخر.

المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي تستضيفه اليمن ابتداء من الثلاثاء، وسيكون موضوع إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي بين أبرز المواضيع المطروحة، إن لم يكن أبرزها، وينظر إلى هذا الاجتماع بكثير من التفاؤل في بلورة الرؤى الكفيلة بتعزيز دور المنظمة وتحديث آلياتها، باعتبار أن هناك إجماعاً إسلامياً على أهمية تطوير العمل المشترك وضرورة استحداث رؤية شاملة واستراتيجية للتعامل مع التحديات الماثلة أمامنا اليوم، ومنها قضايا التنمية والفقر والتطرف والإرهاب.

إن موضوع الإصلاح بات يتشكل ويتبلور في صيغة مشروع سيتم طرحه على القمة الاستثنائية المقررة أواخر العام الجاري في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، وهذا المشروع ساهمت بلادنا في إعداده، عبر تقديم رؤية ركزت على ترابط المصالح وإنشاء سوق مشتركة وإعطاء الأولوية للاستثمار من خلال تدفق الاستثمارات وتعزيز التجارة البينية وغيرها من القضايا الملحة والهادفة لتفعيل العمل الإسلامي المشترك، والأهم أن تكون هناك آلية لتنفيذ القرارات والتوجهات وتحويلها إلى خطط وبرامج وإيصالها إلى أرض الواقع الملموس.

ومما يعزز من أهمية الرؤية اليمنية وتركيزها على ترابط المصالح وإقامة السوق المشتركة وتطوير التجارة البينية وإيجاد حضور ووزن لها في الاقتصاد العالمي، إن حجم التبادل التجاري داخل منظمة المؤتمر الإسلامي لا يتجاوز ١٢٪ من حجم التجارة الإجمالي للدول الأعضاء، وأن دول المنظمة لا تتعدى ٧٪ من التجارة العالمية، بالرغم من أنها تملك ٦٠٪ من الموارد الطبيعية العالمية.

يكتسب مؤتمر صنعاء أهمية خاصة، كونه سيمثل الانطلاقة الحقيقية لعملية الإصلاح في المنظمة، ومن خلال وقوفه أمام مقترحات وتوصيات اللجنة الإسلامية المكونة من أكثر من ستين شخصية إسلامية مرموقة، والمتضمنة رؤية عميقة للإصلاحات وإعادة هيكلة المنظمة وتحديث أجهزتها وآليات عملها بما يتلاءم ومتطلبات العصر ويجسد الطموحات في النهوض بقدرات الأمة في مواجهة التحديات وتعزيز العمل المشترك والتكامل بين أعضائها، وإقامة جسور التواصل الوثيق مع الحضارات الأخرى وتنسيق المواقف بشأن العديد من القضايا الدولية بما يحمي مصالحها ويعمق حضورها وتأثيرها الدوليين.

ويتناول تقرير اللجنة العديد من قضايا العالم الإسلامي والتحديات التي يواجهها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عوضاً عن قضية الإصلاحات التي تستهدف النهوض بكل هذه الجوانب بما يفضي إلى ترابط المصالح وتفعيل آليات العمل المشترك، بعد أن أضحى إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي محل إجماع الدول الأعضاء وإدراكها بضرورته وأهميتها في الارتقاء بالعمل والأداء استراتيجياً لمواجهة تحديات العولمة وتمكين القدرات الذاتية على الانطلاق والمساهمة في صناعة التحولات الدولية الراهنة.

ويبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست قبل ثلاثة عقود ونيف، باتت على أعتاب مرحلة جديدة وتستشعر الدول الأعضاء الأهمية التي تكتسبها عملية الإصلاح والتطوير لهياكل وبنى المنظمة وآليات عملها لفتح الدماء الجديدة في عروق هذا التجمع الذي بات يضم في عضويته ٥٧ دولة، ويحتاج إلى دفعة قوية ومدروسة تأخذ في حسبانها كافة المتغيرات المحيطة بها والعوامل الموضوعية والذاتية لتجديدها وتجدد انطلاقتها وبما يقضي في نهاية المطاف إلى قيام تجمع يلبي طموحات وآمال شعوب هذه الدول ويحقق المصالح المشتركة والطموحات والأهداف المرجوة.

وبعد أن كانت دعوات الإصلاح والتغيير في فترات ماضية دعوات خجولة وخافتة وتحتل الهامش في الأجندة والسياسات باتت اليوم تمثل الصدارة والأولوية على مختلف الأصعدة بشكل منفرد أو جماعي وليس فقط في الدعوات المحضة، ولكن تتعداها إلى تقديم الرؤى والأفكار الهادفة لإحداث حراك جاد وجريء والآليات الممكنة من الإمساك بزمام الأمور وتهيئة الأجواء المناسبة والمواتية لتحقيق نقلة نوعية وكمية في أداء منظمة المؤتمر الإسلامي هي قادرة عليها إن توفرت الإرادة والرغبة الجادة المعززة بأدوات ومحركات التطور والنجاح.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما تلاه من دعاية وتحريض ضد المسلمين أفراداً ودولاً وتشويه صورة الإسلام لدى الرأي العام العالمي وإظهار المسلمين وكأنهم أعداء للحضارة الغربية والربط غير الموضوعي بين الإسلام والإرهاب وجدت الأمة الإسلامية نفسها أمام واقع جديد على الساحة الدولية كان لزاماً عليها التصدي له ومواجهته وهو أمر ليس باليسير تبعاً للآلة الإعلامية والماكينة التحريضية التي يقف وراءها المتربصون بالأمة سوءاً.. كل هذا إلى جانب العوامل الأخرى جعل من عملية إصلاح منظمة المؤتمر تقف إلى مقدمة الأولويات الملحة وفي صدارة اهتمام الدول الأعضاء في المنظمة.

واليوم تنظر الشعوب الإسلامية بأمل لمستقبل المنظمة، كما تنتظر منها المزيد من العمل وتحويل الرؤى والأفكار المعنية بالإصلاح والتحديث إلى واقع عملي وخطط كفيلة بتنشيط وتعميق العلاقات بين الدول الأعضاء وبينها وبين العالم الآخر لإزالة الانطباع السائد بأن المنظمة هامشية وتراجعت كثيراً، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكذلك حتى تتمكن الشعوب الإسلامية من المساهمة في تنشيط العمل ومن أجل تحقيق الأهداف بصورة مرضية وفعالة.

ولابد ونحن نؤسس لمرحلة جديدة من مسيرة منظمة المؤتمر الإسلامي، النظر إلى الأوضاع من جميع الجوانب وتكوين صورة واضحة لما هية المستقبل الذي نريده للدول والشعوب الإسلامية وموقعها في عالم متغير ومتجدد، أي أن المطلوب تحديد كافة المسائل اقتصادية وعلمية وثقافية وتقنية وتجارية، وإلى آخر القائمة، حتى نستطيع السير بخطى واثقة نحو الهدف المنشود ودون عراقيل أو إحباطات.

وهذا على ما يبدو أن المنظمة باتت تدركه جيداً وتستشعر أهميته من خلال تشكيل لجنة لكبار الشخصيات الإسلامية وإشراك علماء وشخصيات من مختلف التخصصات لصياغة مشروع الإصلاح، وهو ما يعني أننا أمام محصلة ورؤية تجمع في طياتها مجمل القضايا والمشارب التي يقوم عليها التطور والنجاح والمشاركة في صنع الحضارات..

ومع ذلك فإن الأمر بحاجة لكثير من الجهود والتضامن فهل نفعل؟

مشـــروع للتعجـــيز!!

أمين الوائلي

نتعامل مع الحاجات والتحديات الوطنية بنوع من التساهل المعيب، أو التجاهل المتعمد لمنطق الحوار ولعقلانية الطروحات الاجتهادية في هذه القضية أو تلك.

أحياناً تقوم الشعارات محل المضامين وتعطي الأولوية، فيما نحاول ونجتهد، لا لقيمة المادة ومضمونها الحقيقي وقابليته لأن يكون جزءاً من مشروع حواري أكبر وأشمل، بل لشعار عابر أو عنوان مجنح يجتهد في تكثيف الصدمة أو الاندهاش من أول نظرة!!

وكأن المقصود أساساً إثارة الانبهار لا أكثر وليس المساهمة الجادة في إثراء الحوار الوطني ومنحه حيوية مجددة وأبعاداً خادمة لا صادمة.

لاننكر أن هناك قدراً من الموضوعية يزيد هنا وينقص هناك .. لكن بالقدر ذاته هناك شطح على المعقول والمقبول وقفز على كثير من المسلمات والبديهيات .. وقد وصل الأمر بنا إلى أن نسمع ونقرأ عن مبادرات من كل نوع وشكل .. واجتهادات لاحصر لها، كلها راحت تقدم تصورات تخصها لما يمكن أن يدخل تحت برنامج «الإصلاح» ولو بالإسم والعنوان في كثير من الحالات.

هل صار «الإصلاح» موضة لابد للفرد الواحد والجماعات المتعددة أن تنظر فيه ويضع كل طرف –فرد أو جماعة– مشروعه الخاص للإصلاح؟ بغض النظر عما إذا كان جاداً .. وأقصد بذلك أن يكون موضوعياً، معقولاً ومقبولاً .. وله قابلية من نوع ما للتطبيق العملي في إطار منظومة حوارية عامة تجمع شتات الآراء وتدمجها في مشروع جماعي واحد متفق عليه ومرضي عنه من الشركاء جميعاً.

يقدم النائب سلطام السامعي نموذجاً واحداً لاستسهال الأمر وتبسيط القضية وكأنها فرصة للتعويق واختبار القدرة على المباغتة أو الاتيان بما لايتوقع لا أرمي من ذلك التقليل من قيمة ورأي الرجل .. بل أحاول قراءة حالته في سياق حالات عدة تخص التعامل مع قضية الاصلاحات الوطنية .. وفي ذلك أرى أن السامعي لم يوفق إلى حد بعيد في اشتراك جاد ومقدور عليه، وهو بالغ كثيراً في مشروعه «المتواضع» حسبما يصف هو، في الابتعاد عن الأرض والواقع الأرضي المعاش .. لينصرف عنه إلى صياغة مجردة .. منفصمة عن محيطها الزماني والمكاني، وقد كان بإمكان الرجل –وهو من هو– التعامل مع القضية بما يفيد الرغبة في المساهمة فعلاً .. لا التعجيز أو التهويل واستخدام مفردات وتوصيفات تحتاج لها مائة عام لجعل محددات الكيان الوطني لدولة الجمهورية اليمنية، تستسيغ أقل القليل مما حمله مشروع السامعي! وحتى لو افترضنا حدوث ذلك فلن يكون له أثر يذكر على الواقعين الجغرافي والموضوعي .. لالشيء إلا لأنها ليست صالحة للتعامل مع حالة قائمة يراد إصلاحها من نواح عدة .. بل إن أفكاره تفترض التوجه لقلب الحالة وإلغائها تماماً .. وخلق حالات جديدة وغريبة لاتمت لما هو قائم بصلة تذكر .. اللهم إلا التناقض!!

شكراً لأنكم تبتسمون.

غدير الحسين

امتحانات .. هوت لاين «٢»

● بداية .. وصلتني العديد من التساؤلات حول عنوان «امتحانات .. هوت لاين» ولماذا اخترت هذا العنوان بالذات .. والحقيقة فأنا اعتقد بأن فترة الامتحانات ليست هوت لاين فقط، بل إننا جميعاً نحيا مرحلة هوت لاين، والخط الساخن «بالعربية» مشغول جدا هذه الأيام على كافة الخطوط وعلى جميع المستويات، على الثابت والمحمول وحتى البلوتوث والوسائط والرسائل القصيرة، والتي أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة نتيجة للاستخدام السيئ واللامسؤول من قبل البعض لهذه الخدمة التي اصبحت تشكل ظاهرة منفردة في المجتمع اليمني تحتاج منا لوقفة حازمة للحد من انتشار سلبياتها «وربنا يستر من الجيل الثالث».

تطايرت المكالمات الساخنة على كافة الخطوط المسؤولة واللامسؤولة فالوالد يسأل عن الولد ومذاكرته والأم تشكو لصديقتها، والبعض يحل المسائل ويتبادل المعلومات عبر الهاتف، أما الجهات المسؤولة فالهواتف لديها بحالة طوارئ شديدة ما بين اللجان الامتحانية، ولجان التفتيش والمراقبة حتى سيارات الأويل «الشرطة» التي تقف بشكل دائم لدى الجولات والمنعطفات وصلها من الحظ جانب فهي من مركز امتحاني إلى آخر تطارد أصحاب السيارات ذوي الميكرفونات والذين حملوا على عاتقهم مهمة قراءة أسئلة الامتحانات مع الأجوبة، خاصة وأن السادة المراقبين يرفضون قراءة الأسئلة بناء على التعليمات التي وصلت إليهم «حسب أقوالهم» وتتحول شوارع العاصمة إلى أحد شوارع تكساس في هذا الموعد من كل عام.

أما المحافظات والمديريات في المناطق النائية فالحال لديهم أشد سخونة من الخط الساخن نفسه، فبعض المراكز انتقلت والبعض الآخر يمر بمشاحنات شديدة، وأحلى ما في الموضوع هو الافتتاح الموسمي الذي تشهده هذه المديريات لصالات المزاد العلني للمجاميع العلمية، وكله بثمنه حسب القسم اللي تشتي تدخله، وعادة ما يبدأ المزاد من ثلاثين ألفاً وما فوق، وبالتأكيد لا ننسى الإتاوات التي تفرض على الطلاب من أول العام الدراسي، وانتهاء بالحصول على رقم الجلوس لدرجة أن رقم الجلوس للمرحلة الثانوية وصل سعره إلى خمسة آلاف ريال، أما المرحلة الأساسية فقد بيع بثلاثة آلاف ريال «ويا حراجاه يا رواجاه»، المشكلة أن الجهات المعنية لم تكتشف الأمر إلا بعد نشوب معركة صغيرة داخل إحدى هذه المديريات رغم أن الاختلاسات وفرض الإتاوات يحدث كل عام، وعلى مدار السنة الدراسية، الظريف في الموضوع هو طريقة الغش العلني مدفوع الثمن «ألم أخبركم بأننا بلد الابتكارات» وأنا واثقة أن هذه الظاهرة تقتصر على بلادنا وحسب دونا عن جميع دول العالم، فالغش على السبورة، ومع الجميع بخمسمائة ريال، أما إذا كنت طالبا نجيبا وتحب أن تغش على طريقتك الخاصة فما عليك سوى أن تدفع مائتي ريال فقط لا غير، والحقيقة أن أصحاب الضمائر المعدومة يوفرون الجهد والوقت لمصحي المواد في مثل تلك اللجان، ورغم أن بعض المصححين في لجان أخرى ومديريات أخرى يقومون بالواجب على طريقتهم الخاصة، وهو بالطبع واجب مدفوع الثمن.

ولكن يبقى الثمن الذي ندفعه جميعا والذي سنستمر بدفعه غاليا جدا ولا يقدر بمال مالم نستيقظ .. مالم نكثف الجهود ونتعاون جميعا من أجل القضاء على هذه الظواهر وكل هذه التجاوزات، لابد أن نحاسب أنفسنا جيدا، قبل أن يحاسبنا المستقبل، لابد أن نسأل أنفسنا من المسؤول؟! أهي وزارة التربية والتعليم بجميع ممثليها وكوادرها، أم هو واجب الهيئات المحلية، أم أنه واجبنا نحن الذين نكمم أفواهنا وندفع الإتاوات دون أن نتكلم، إنه خطأ كل من يشتري المستقبل ببضعة آلاف .. إنه خطأ من غابت ضمائرهم وباعوها للشيطان من أجل حفنة ريالات.

إننا نهدم مستقبلنا قبل أن نبنيه .. إننا نضيع الوقت قبل أن نقضيه .. إننا نبيع الحلم قبل أن نشتريه .. إننا نقتل مستقبل اليمن قبل أن يولد .. فماذا أنتم فاعلون ..؟؟؟

مازالت القضية مرفوعة لدى محكمة ضمائركم .. ومازال الحكم رهنا بعقولكم .. رهنا بقلوبكم .. رهنا بولائكم .. رهنا بانتمائكم .. مازال الحكم رهنا بأمانتكم .. الأمانة التي تحملها أعناقكم حول مستقبل أبنائكم وأمتكم ووطنكم .. فماذا أنتم فاعلون..؟؟؟

Alghader63@yahoo.com

غياب التنسيق إهدار للطاقات

محمد شبيطة

● عندما يتحدث المسؤولون الكبار والصغار والصحفيون والمواطنون عامة عن الفساد إضافة إلى الأحزاب السياسية ببرامجها وأعضائها فإن هذا الموضوع أخذ الوقت والدهر عليه فأصبح شيئاً الكل يتكلم عن عدو كأنه غامض، والكل يشارك في صنعه وتقوية مناعته لمقاومة المكافحة.

إن الفساد الإداري والمالي المستشري في أكثر من مكان يشكل عائقاً أمام أي نهوض أو تقدم في كل المجالات الحياتية الخدمية في الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والطرقات وكل مايتصل بحياة الانسان وتقدمه.

وثمة قضايا نطرحها للنقاش تتصل بغياب التنسيق في مجال الطرقات التي تستحوذ على المليارات بعشراتها ومئاتها فيهدر منها الكثير دون جدوى فمن يتحمل المسؤولية في هدرها فعندما تتم سفلتة شارع ما لم تمر إلا أيام أو أسابيع ونجد الإسفلت يتطاير كالتراب .. فمن المسؤول؟!! مع العلم أن هنا إسفلت نفذته شركات أجنبية في بداية «الثورة» وسنوات السبعينيات والثمانينيات ومايزال صامداً أمام عوامل التعرية كلها ولكن المنفذ بأيدي وشركات وطنية يهدر امكانات البلاد والعباد إذاً المطلوب اعتماد الشركات الأجنبية .. وأجد نفسي مشجعاً لرفض التعامل مع شركات تهدر إمكانات البلد حتى ولو كانت وطنية لأن المصلحة العليا تتقدم على مصالح شخصية لأصحاب هذه الشركات التابعة لأشخاص لايهمهم سوى الربح.

القضية الثانية موضوع الحفريات في الشوارع الرئيسية والفرعية بأمانة العاصمة فهذه مشكلة تحدث عنه الكثير ونشر من أجلها الكثير في الصحافة إلا أن المسؤولين للأسف لن يعيروها أي اهتمام.

إن حفر شارع بدعوى المجاري يتم ردمه ليحدث في اليوم التالي حفرة للهاتف أو الكهرباء أو ... أو..

المهم لايوجد تنسيق مع أن أمانة العاصمة هي المسؤولة عن كل ذلك حتى أصبح الوضع يكدر حياة الناس من الغبار والمطبات إضافة إلى قطع الطريق .. وللمطبات حكاية فكثير من الناس يقولون إن هناك اتفاق بين مسؤولي الحفر والمطبات من جهة وبين الشركات الأجنبية الموردة لقطع الغيار لإهدار العملة الصعبة في سبيل شراء هذه القطع لإصلاح ماتخربه الحفريات والمطبات .. فمن المسؤول؟!!

قضية الكهرباء والتي للأسف انحدرت في الفترة الأخيرة إلى مستويات تجعل المتابع يصدق الإشاعات المنتشرة في أوساط الناس وإلا فماذا يعني أن يأتي توقيت الانطفاءات المتكررة متزامنة مع بداية امتحانات الثانوية العامة والجامعات كما تعودنا سنوياً، ولماذا هذه المشكلة لاتتزايد سلبيتها إلا في مثل هذه الأيام فكم من طالب وجدته يبكي ويتألم والمصيبة أن يأتي خبراء التربية والتعليم ليضعوا امتحانات بأساليب وطرق ومواضيع خارجة عن المنهج الذي درسه الطلاب وامتحانات مادة اللغة العربية مثالاً خاصة «القراءة» .. وجدت طالباً شبه مجنون من المفاجأة وآخر يلوك أسنانه من الألم وعشرات الطلاب والطالبات يأخذهم الذهول إلى أن يقولوا إنها مؤامرة ضدهم وضد التعليم يقوم بتنفيذها خبراء وزارات الكهرباء والتربية والتعليم لمكافحة التعليم، ومع تواصل هذه الارهاصات والمنغصات دون حلول ناجعة فإن العبث يهدد حياة الملايين من الناس المعيشية والتعليمية والصحية من المسؤول عن استفحال مشكلة الكهرباء التي نسمع منذ عشر سنوات عن وضع خطط وميزانيات وكلما يأتي وزير يقول إن الحل قريب، ولكن وعوده تتحول إلى سراب!!

أما جهابذة العلم والمعارف في وزارة التربية والتعليم فكل عام تحصل مشكلة الأسئلة التي تأتي من خارج المنهج، وكل سنة يعدون بإصلاح الخلل بل أحياناً يكابرون وينفون حدوث مثل هذه الهفوات والأخطاء التي تدمر شباباً وأحياناً أسراً.

إن الحكومة وهي في ظل عملها الدؤوب لإنجاح عملية الإصلاح المالي والإداري مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى استئصال شافة الفاسدين ومن ثبت عجزه في تحمل المسؤولية أياً كان حتى تستطيع مواكبة مايشهده العالم من تطور وتقدم ونماء لأن الوضع المتخلف الذي نعيشه هذه الأيام لن يحتمل عملية التخريب لمثل هذه القيادات الادارية الفاشلة، وقد أكد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في عدة مناسبات على ضرورة أن يتخلى العاجزون عن العمل والإبداع عن مواقعهم وإلا فإن الإقالة قادمة لامحالة لكل من يعمل على إهدار أموال الشعب وتعريض مصالحه للخطر.

ويظل السؤال: متى تكون البداية لحلحلة هذه المشكلة وإصلاحها؟

التعجيز في منهاج اللغة العربية للثالث ثانوي

عبدالله الشهاري

● الأجدر بانتساب الرسوب في هذه المادة إلى المدرس الذي ألفها بفروعها وقد رقت إلى ذروة التعقيد حتى ليكاد المطلع يراها في كتابها شبيهة بجدول علم الفرائض الذي لايفقهه غير من سبق له دراسته، ويظل هذا الجدول الفرائضي مرجعاً في حالة نسيان مفترضة كدليل على براعة واضعه ليس إلا، دون الاستغناء عن الإلمام الدراسي، وبدلاً من أن تتحمل الدولة ممثلة في وزارة التعليم نفقات تأليف إعجاز نحوي وصرفي وبلاغي كان الأجدر طبع صور لكتيبات النحو الواضح والصرف والبلاغة فيفطنها التلميذ في المرحلة الابتدائية، أما والغرض هو تحطيم نفسية الطالب الموهوب وهزيمة همته العالية فليضف المؤلف الجديد إلى تعقيداته الإلغاز اللغوي والنحو كقول أحدهم شعراً.

أتانا جعفر (بكسر الراء) وأبي يزيد معطوف، وأن محمد (بضم الدال) وعلى الرسول (بضم اللام)، وفي هذه الحالة لايعرف الطالب بالتأكيد أن أتانا جعفر وأبي يزيد تعني حماريهما وأن الأتان اسم للحمار مرادف، وكذلك لايعرف أن كلمة أنْ فصل ماض من الأنين وليس من الحروف المشبهة بالفعل، وعلى غرار ذلك، علا الرسول أي ارتفع عندالله مكانة وقدراً، ولو فاجأت على هذا الغرار مؤلف كتاب العربية بفروعها للصف الثالث ثانوي طالباً منه إعراب شطر هذا البيت، أتانا أبي حيّان في مرثية خصب، أتراه يعرف ذلك من خلال البيت الأول؟ وأسأله في البلاغة أي تشبيه ساحر قدمه بن هاني الأندلسي في البيت التالي راسماً صورة بلاغية تسحر القلوب والألباب حين قال:

والشمس مالت للغروب وقد جرى
ذهبُ الأصيل على لُجَينِ الماء

ولا أسترسل أكثر من ذلك فقد درسنا اللغة العربية بفروعها لابغرض التعجيز، وإنما بغرض التوضيح لإثراء اللغة العامية باللغة العربية الفصحى بأسلوب مبسط أما على النحو الذي رأيته في تأليف مدرس اللغة العربية فذلك تعسير إحباطي للطالب لاريب فيه، والنتيجة تراكم الطلاب في الفصول بتراكم الرسوب، فإذا تكرر التأليف المعقد تكررت كارثة الرسوب فيصعب حلحلتها كأمر مفروغ منه، وهنا لابد من انفجار لايمكن التنبؤ بعواقبه كردود فعل واردة، فأين لجنة التأليف في إدارة المناهج لتقول رأيها في مؤلف اللغة العربية بفروعها انطلاقاً من مهارة المبرزين في المجال اللغوي، فما هكذا توضع مناهج للغة هي لغة القرآن الكريم ولطالب عربي المنبت، لايحتاج إلا لمرجع توضيحي ليس إلا، ويزول الأشكال، فإذا ماأراد مؤلف اللغة العربية ثالث ثانوي زيادة إحباط الطلاب ورسوبهم فليعلق نجاحهم بإعراب البيت التالي في العام القادم.

أكلت دجاجتان وبيضتان
كما ركب المهلّب بغلتان

وبالتأكيد لن يفطن الطلاب إلى أن تان اسم رجل فيرسبون، ويحوز المؤلف صب السبق في إحباط الأجيال عن عمد وربما دون عمد، أفلا يقتصر الأمر على التوضيح وتنمية مدارك الطالب بدلاً عن الاجهاز عليها بغرض تحطيمها وسحقها؟

إنني أهيب بوزير التربية وإدارة المناهج الاعتماد على فطاحل اللغة العربية بفروعها كما كان الحال مطلع الثورة ومهام المدرس التدريس وليس التأليف كما يجري الآن دون توخي إيقاظ مدارك الطالب وإنما قتلها، فهذا ولي أمر طالب أعرف أن ولده من النوابغ لكن منهج العربية ثالث ثانوي أصاب نبوغه بالكساح فأفقده الثقة بمواهبه التي لاتخيب، وفي ذلك ظلم عظيم.

لذا يجب الرجوع إلى كتيبات النحو الواضح المبسطة فما كانت الانجليزية أسهل على طلابنا من العربية يوماً ما.